

## التكليف النهائي - أدوات السياسة المالية للدولة

### الطالب: مالك السبع

#### المقدمة:

سأقوم بتناول كيفية استخدام أدوات السياسة المالية للدولة في التأثير على بعض النقاط وهي معدل النمو الاقتصادي، التوظيف، الاستثمار الأجنبي والمحلي، مكافحة الكساد، مواجهة الفقر، ومع محاولة استعراض الأمثلة وحالة عملية لكل نقطة قدر الإمكان، والسياسة المالية هي سياسة تربط بين الإنفاق والإيرادات الحكومية التي يتم وضعها لمواجهة التقلبات الاقتصادية؛ مثلاً لأجل تخفيض نسب البطالة ومعدلات التضخم أو القضاء عليها، بالإضافة إلى محاولات تحقيق نمو اقتصادي، فالسياسة المالية بإختصار هي "استخدام الحكومة للإنفاق الحكومي والضرائب للتأثير على الاقتصاد وتستخدم الحكومة السياسة المالية لتعزيز معدلات النمو والحد من الفقر .

#### • من أين جاءت فكرة أدوات السياسة المالية؟

جاءت مع بروز نظرية كينز الاقتصادية والتي قامت على أساس أن التوازن لا يمكن أن يحدث تلقائياً كما ادعى أنصار الفكر الكلاسيكي بل لا بد من تدخل الدولة بإستخدام السياسة المالية للوصول إلى الوضع المنشود، حيث ركز على خلق مجموعة من التغييرات كمحدد أساسي للتغييرات التي تحدث في المستوى التوازني للدخل الوطني.

#### • وما هي أدوات السياسة المالية:

أولاً: أدوات السياسة المالية التلقائية الغير مقصودة: ويقوم هذا النوع على تحقيق أهداف السياسة المالية بصورة تلقائية وبدون تدخل من قبل الدولة أو خطط مؤسسية إنما تعمل بشكل تلقائي وذاتي ويطلق عليها الضوابط التلقائية ومن الأمثلة عليها:

١- الإيرادات العامة من الضرائب التصاعدية أو النسبية.

٢- المدفوعات التحويلية والتي تتضمن تحويلات على شكل مساعدات أو إعانات من الحكومة إلى القطاع العائلي أو سياسات الدعم للقطاعات الإنتاجية داخل الدولة.

ثانياً: أدوات السياسة المالية المقصودة: وتهدف هذه الأدوات إلى التأثير على مستوى الانتاج أو الدخل أو مستوى الأسعار من خلال التأثير على مستوى الطلب الكلي، وتقسم هذه الأدوات إلى:

١- الإنفاق الحكومي العام: ويُعرّف على أنه أداة من أدوات السياسة المالية، حيث تقوم الدولة بالإنفاق لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، ويشمل الإنفاق الحكومي الرواتب والأجور في القطاعات الحكومية، كما يشمل المشاريع الإنمائية والإنفاق على البنى الأساسية مثل الطرق والجسور والمياه والكهرباء، ويشكل الإنفاق الداخلي أكبر نسبة في الإنفاق الحكومي ويكون عبر الإنشاءات والاستهلاك العام.

٢- الضرائب: وتعتبر أحد أدوات السياسة المالية، وتُعرّف الضرائب على أنها مساهمة مالية إلزامية يتم فرضها على الأنشطة، والتنفقات، والوظائف، والدخل سواء الخاص في الأفراد أو المنشآت، وتُعرّف الضريبة أيضاً بأنها نوع من أنواع العوائد المالية، وتُفرض من قبل حكومة الدولة على مجموعة من القطاعات، ومنها الأعمال التجارية، مثل الخدمات والسلع من التعريفات الأخرى للضريبة أنها مبالغ مالية تفرضها الحكومات من أجل الحصول على دعم مالي للخدمات التي تُقدّمها.

٣- القرض العام: وهو أحد أدوات السياسة المالية، ويُعرف على أنه عبارة عن مبلغ نقدي تستوفيه الدولة من الغير سواء كان هذا الغير من الأفراد أم البنوك أم الهيئات الخاصة أم الدولية أم الدول الأخرى و تتعهد الدولة برده وبدفع الفائدة عنه وفقاً لشروط معينة، وتستخدم القروض العامة لسد العجز الناجم عن زيادة النفقات على الإيرادات والتي بدورها تسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

## والآن سنتناول تأثير أدوات السياسة المالية أعلاه على النمو الاقتصادي، التوظيف، الاستثمار الأجنبي والمحلي،

### مكافحة الكساد، مواجهة الفقر وهي كالاتي:

#### 1. معدل النمو الاقتصادي:

النمو الاقتصادي هو مصطلح يعبر عن زيادة تدفق المال في دولة ما في فترة زمنية معينة وبالتالي انتعاش اقتصاد هذه الدولة من خلال زيادة الإنتاج، والاستثمار، والادخار، والتخفيف من البطالة، ورفع مستوى الدخل للأفراد، وتحسين المستوى المعيشي وغيرها. وهو النمو الاقتصادي أحد أهم المؤشرات الاقتصادية.

ويمر النمو بمراحل منها مرحلة التوسع: وهي أفضل مرحلة من المراحل التي يمر بها الاقتصاد، وفيها ينمو الاقتصاد بطريقة مستدامة ومرحلة الذروة: وهي المرحلة التي يبدأ بها التضخم في الظهور ومرحلة الركود: وهي المرحلة التي ينكمش فيها الاقتصاد وتخفض فيها عمليات الشراء.

وأما أنواع النمو الاقتصادي فهي :

- النمو الاقتصادي الذي يحقق نمواً عالي السرعة إذ يؤدي ذلك إلى تحقيق نمو اقتصادي غير مستدام، ولا يمكن تحمله وسيؤدي ذلك إلى حدوث ركود اقتصادي يتسبب بتكاليف مرتفعة.
- النمو الاقتصادي القائم على التصدير، مثل الاقتصاد الياباني والصيني الذي حقق نمواً اقتصادياً قائماً على الصادرات وذلك بفضل فائض الحساب الجاري المرتفع الذي شهده الاقتصاد الياباني والصيني، وقد كانت صادراتهم أكثر بكثير من وارداتهم.
- النمو الاقتصادي الذي يعتمد على الاستهلاك، وهذا النوع الذي يعتمد الاقتصاد الأمريكي واقتصاد المملكة المتحدة، ونتيجة لذلك فإن العجز في الحساب الجاري لتلك الدول يكون مرتفعاً ويكون النمو الاقتصادي فيها غير متوازن.
- النمو الاقتصادي الذي يعتمد على صادرات السلع، إذ يعتمد هذا النوع من أنواع النمو الاقتصادي على الموارد الطبيعية للبلاد مثل النفط وعلى سبيل المثال، المملكة العربية السعودية تعتمد على هذا النوع.

#### 2. التوظيف والبطالة:

استخدام أدوات السياسة المالية في موضوع البطالة والتوظيف هو دافع مهم للنمو الاقتصادي فمثلاً الاستثمار الذي ينبثق منه زيادة الإنتاج من جهة، وأن الزيادة في النفقات العامة الاستهلاكية تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية ومن ثم زيادة الإنتاج من جهة أخرى، وأن ذلك سوف يساهم في تحقيق مستويات مقبولة من التوظيف، وبالمثل تنتقل الآثار المالية من خلال قناة الإيرادات الضريبية، إذ أن تخفيضها سوف يؤدي إلى زيادة مستوى التوظيف وتخفيض معدلات البطالة فيها، أي أن استخدام القناتين معا (زيادة النفقات العامة وتخفيض الضرائب) يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وإلى زيادة النمو الاقتصادي ومن ثم تخفيض في معدلات البطالة، والعكس صحيح، فعند

تخفيض الضرائب وخصوصاً تلك المفروضة على الدخل والثروة سيحسن من مستوى التوظيف، فمشكلة البطالة في نقص في قوى العرض، ولتخفيض البطالة ينبغي خفض المعدلات الضريبية على الدخل والثروة، لأن ذلك من شأنه أن يحفز الأفراد نحو الاستثمار ومن ثم الإنتاج، مما يساهم في زيادة فرص العمل، وبالتالي تخفيض معدلات البطالة.

وفي الإنفاق العام مثلاً تتجه اغلب الحكومات ومن خلال الإنفاق العام الى تأسيس مشروعات لا يستطيع المستثمرون في القطاع الخاص من تأسيسها بسبب المخاطر الكبيرة التي قد يواجهونها كما هو الحال للصناعات الثقيلة والإنفاق العام ينقسم إلى انفاق جاري يخصص لتقديم الخدمات العامة وانفاق استثماري يخصص لبناء محطات الكهرباء والطرق والجسور والمستشفيات والمدارس. وتستخدم الحكومة الإنفاق أيضاً لمعالجة الأوضاع الاقتصادية فعندما يكون هناك تضخم نقدي ناتج عن ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي تعمل الحكومة على تخفيض الإنفاق الحكومي لتقليص الطلب الكلي وبالتالي تخفيض الأسعار ويحدث العكس في حالة وجود ركود اقتصادي وبطالة حيث تعمل الحكومة على زيادة الإنفاق وبالتالي زيادة الطلب والإنتاج والدخول وتوفر فرص عمل للأفراد العاطلين .

### 3. الاستثمار:

إن زيادة الاستثمار ركيزة مهمة للدول لأجل زيادة النمو الاقتصادي والخروج من بعض المشاكل الاقتصادية وتتعامل الحكومات بأدوات السياسة المالية فمثلاً لديها النفقات الاستثمارية: وهي النفقات المتعلقة بتكوين وتحصيل رأس المال يكون الهدف منها هو توسيع الطاقة الإنتاجية والتي تحقيق النمو الاقتصادي، حيث تتصف بالمرونة والاستجابة تبعاً لتغيرات القدرة المالية للدولة.

ويحكم عملية تنفيذ وتسيير النفقات العامة العديد من الضوابط التي من شأنها إضفاء الكفاءة والفعالية عليها، وهي عبارة عن حملة من القواعد التي يتم الاستناد إليها في إقرار النفقات العامة، والتي تحدد النوع والحجم الأمثل منها بشكل يدعم من مشروعيتها اقتصادياً واجتماعياً.

تستهدف النفقات العامة تحقيق أكبر منفعة ممكنة لأفراد المجتمع، وهذا يعتبر من بين الأمور المنطقية التي على أساسها يكون للنفقات العامة المشروعية والقبول والذي يتفق عليه الاقتصاديون قديماً وحديثاً، ويبرز الاختلاف في هذا الصدد فيما يتعلق بقياس المنفعة المترتبة عن النفقات العامة بين القياس على أساس ما يترتب عليها من نتائج اقتصادية واجتماعية أو المقارنة بين ما ينتج عنها وبين ما ينتج عنها لو كانت من قبل القطاع الخاص.

ويتعلق الاستثمار بالتوظيف وتقليل البطالة فمثلاً تقليل الضرائب وزيادة الثروة وتشجيع الاستثمار يزيد منه ويقلل من البطالة مما يعني الاتجاه نحو النمو.

### 4. الكساد :

يعرف الركود بأنه انخفاض في النمو الاقتصادي للدولة أو تسجيل نمو سلبي في ناتجها المحلي الإجمالي لمدة ربعين متتاليين؛ ما يؤدي إلى تراجع كبير في نشاطها الاقتصادي، يستمر لمدة تراوح بين ستة أشهر وعامين، تزداد فيها معدلات البطالة وتتنخفض خلالها قيمة الاستثمارات وأرباح الشركات.

أما الكساد فهو أشد وطأة من الركود، ويعرف بحدّة انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة لا تقل عن 10 في المائة ويستمر لعامين أو أكثر، وذلك نتيجة تراجع معظم القطاعات الاقتصادية في الدولة، مع ارتفاع وتيرة التضخم وزيادة نسبة البطالة وانخفاض كمية الإنتاج وتراجع الأسعار والإيرادات؛ لتتخفض السيولة النقدية ويتهاوى عديد من الشركات والمؤسسات نتيجة إفلاسها.

يهدف التحفيز الى تشجيع النشاط الاقتصادي من خلال أدوات السياسة النقدية أو المالية لتعويض خسائر الطلب الكلي في فترات الركود أو الانكماش الاقتصادي. وغالبًا ما تستخدم أدوات هذه السياسات الاقتصادية لتنفيذ الحوافز الاقتصادية وذلك من خلال أدوات السياسة المالية التي تتناولها، حيث يمكن معالجة الكساد الاقتصادي من خلال عدد من الإجراءات ، ومن أهم تلك الأدوات المتبعة لمواجهة الكساد مثلاً قيام الحكومات بزيادة الإنفاق على المشاريع العامة المنتجة مثل الطرق، والمستشفيات، والمدارس، بما يساهم في زيادة الحركة الاقتصادية داخل الاقتصاد وتحريك حالة الكساد كما أن خفض معدلات الضرائب تهدف تلك الخطوة إلى إبقاء أكبر قدر ممكن من الأموال في أيدي المواطنين من أجل مساعدتهم على تخفيف الأعباء المالية، وتحفيز الأفراد على زيادة معدلات الاستهلاك والاستثمار مما يعني البدء في زيادة أرباح الشركات والدولة وتبدأ عملية الاتجاه نحو تشجيع النشاط الاقتصادي للخروج من الكساد.

## 5. مكافحة الفقر:

إنَّ زيادة الناتج القومي بسبب تحقيق النمو الاقتصادي يعني أنَّ الأسر يمكن أن تتمتع بمزيد من السلع والخدمات، وبالنسبة للدول التي تعاني من مستويات عالية من الفقر فيمكن للنمو الاقتصادي أن يحسِّن مستويات المعيشة فيها بشكل كبير، وذلك لأنَّ النمو الاقتصادي مهم بشكل خاص في الاقتصادات النامية.

ويؤدي النمو الاقتصادي المرتفع إلى زيادة الإيرادات الضريبية -حتى مع بقاء معدلات الضرائب كما هي-، ولذلك مع ارتفاع النمو والدخل والأرباح ستنتقل الحكومة المزيد من ضرائب الدخل وضرائب الشركات وضرائب الإنفاق التي ستمكن الحكومة من الإنفاق بشكل أكثر على الخدمات العامة الاجتماعية وأهمها مستويات الفقر ومكافحته.

## الخلاصة:

تأثير أدوات السياسة المالية هو تأثير تقاطعي أي أنه يتقاطع في التأثير على النمو الاقتصادي الذي هو نتاج تلك التفاعلات والغاية من كل ذلك ونتاج النمو الاقتصادي بالتحريك في نسب التشغيل والبطالة والاستثمار والكساد ومكافحة الفقر فعالجها أو العمل عليها يعني تقدماً ونمو ولكن تختلف استخدامات تلك الأدوات حسب ظروف وسياق كل دولة أو إقليم، فإن السياسة المالية تحتل مكانة هامة بين السياسات الأخرى؛ لأنها تستطيع أن تقوم بالدور الأعظم في تحقيق الأهداف المتعددة التي ينشدها الاقتصاد الوطني، وذلك بفضل أدواتها المتعددة التي تعد من أهم أدوات الإدارة الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على المشاكل التي تعوق الاستقرار الاقتصادي.

## المراجع:

- محمد ابراهيم خلف، أطروحة مقدمة لنيل درجة الماجستير بعنوان "التداخل بين السياسة النقدية والمالية: دراسة حالة الأردن 2004-2014، كلية إدارة المال والأعمال، جامعة آل البيت، 2016، الأردن.
- مهدي الناصر، مفهوم الانفاق الحكومي، منشور عبر: منصة الحل نت الإعلامية السورية، 2018/5/19.
- مقال بعنوان "ما الفرق بين السياسة المالية والسياسة النقدية؟ وأيهما أكثر فعالية"، منشور عبر: منصة أرقام الاستثمارية السعودية، 2017/4/29.
- هناء علي البشير بالحاج، أطروحة لنيل درجة الدكتوراة بعنوان: السياسة المالية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، كلية الحقوق - قسم القانون العام، جامعة عين شمس، 2016، مصر.